

السياحة الملوثة: مساهمة السياحة الجماعية في اقتصاد المستوطنات غير القانونية المقامة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل

١. ملخص تنفيذي

وفقاً لوزارة السياحة الإسرائيلية، تشكل الرحلات الجماعية التي يتم تنظيمها خلال الإجازات والعطل حوالي ثلث السياحة الوافدة إلى إسرائيل، ويعتبر هذا القطاع مزدهراً حيث شهد عام 2019 وحده قدوم 4.55 مليون زائر إلى البلاد. الغالبية العظمى من هذه الجولات تتجاوز حدود إسرائيل المعترف بها دولياً حيث تشمل مواقع في البلدة القديمة في القدس وبيت لحم الواقعتين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى مواقع أخرى ذات أهمية دينية وتاريخية وثقافية وطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يبحث هذا التقرير في الروابط المباشرة وغير المباشرة بين منظمي الرحلات السياحية الدولية والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تتم إدارة معظم الجولات الجماعية التي يتم تنظيمها خلال الإجازات والعطل من قبل شركات السياحة الإسرائيلية وتشمل زيارات إلى المواقع التاريخية والدينية والثقافية التي تديرها السلطات الإسرائيلية وتدعم اقتصاد المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونتيجة لذلك، تساهم هذه الجولات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُمارس ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يتعاقد منظمو الرحلات في أوروبا وأمريكا الشمالية - بما في ذلك الشركات المذكورة في هذا التقرير، والتي تتخذ من المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا مقراً لها - مع شركات إسرائيلية من أجل تسويق مسارات رحلاتهم وبيعها للمستهلكين. وبهذا، يترجح منظمو الرحلات السياحية من اقتصاد غير مشروع مرتبط بمشروع الاستيطان الإسرائيلي ويساهمون في تعزيز هذا الاقتصاد. وبدعمهم للأعمال التجارية مع المستوطنات، يساهم منظمو الرحلات السياحية أيضاً في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

للمعمل القانوني ومركز يركز هذا التقرير الذي أعدته الشبكة العالمية للبحوث حول الشركات متعددة الجنسيات على القطاع الفرعي للسياحة الجماعية والمنظمة ويقدم تحليلاً للطرق التي تساهم من خلالها شركات السياحة الأجنبية، عن غير قصد أحياناً، في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي في الأراضي

(GLAN) للمعمل القانوني في هذا التقرير، تكشف الشبكة العالمية كيف (SOMO) ومركز البحوث حول الشركات متعددة الجنسيات يقوم منظمو الرحلات في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية بخداع المستهلكين الغافلين من خلال تنظيم رحلات سياحية مضللة إلى إسرائيل وفلسطين.

يتم تقديم هذه الرحلات على أنها متجهة إلى «إسرائيل» ولكنها تشمل في الواقع مواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل، والكثير من هذه الرحلات تشمل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية التي تعتبر المصدر الذي تنبع منه مجموعة واسعة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُمارس ضد التجمعات الفلسطينية والشعب الفلسطيني ككل.

وبتسويق هذه الرحلات إلى المواقع الموجودة في المستوطنات، تساهم شركات السياحة في أوروبا وأمريكا الشمالية في الحفاظ على المستوطنات غير القانونية وتطويرها وتوسيعها والترجيح منها، وهو ما يرقى إلى جرائم الحرب بموجب القانون الجنائي الدولي. وبالتالي، فإن هذه الشركات معرضة لمجموعة من المخاطر التي تضر بسمعتها وتجعلها عرضة لتحمل المسؤولية بموجب القانون المحلي والدولي.

غالباً ما يساعد منظمو الرحلات السياحية هؤلاء في ترسيخ سيطرة إسرائيل على سوق السياحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال التعاقد مع شركات إسرائيلية واستبعاد العديد من الشركات الفلسطينية.

هذا التقرير يدعو منظمي الرحلات إلى إزالة المواقع الموجودة في المستوطنات من مسارات رحلاتهم ووقف ممارسات التسويق الخادعة. وأخيراً، يدعو التقرير الدول التي ينتمي إليها منظمو الرحلات السياحية إلى وضع حد للمعاملات التجارية مع المواقع الموجودة في المستوطنات ومنع الإعلانات المخادعة التي تتناول المستوطنات غير القانونية.

الفلسطينية المحتلة وتترجم من هذه الانتهاكات. لأغراض هذا التقرير، للعمل القانوني ومركز البحوث حول الشركات الشبكة العالمية قامت شركة أمريكية وأوروبية من 100 متعددة الجنسيات بمراجعة ملف شركات تنظيم الرحلات السياحية من خلال فحص الرحلات الجماعية التي تنظمها هذه الشركات إلى إسرائيل

من خلال تسويق جولات سياحية إلى مواقع موجودة في المستوطنات وتحقيق العائدات من بيع هذه الرحلات، تترجم الشركات الأجنبية من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الناجمة عن الانتهاكات التي تمارسها إسرائيل ضد القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي. استناداً إلى البحث والتحليل اللذين أجرتهما الشبكة العالمية للعمل القانوني ومركز البحوث حول الشركات متعددة الجنسيات، لم تجد المنظمين من بين 100 شركة أوروبية وأمريكية لتنظيم الرحلات تمت مراجعتها مثالاً واحداً على حالة قام فيها أحد منظمي الرحلات السياحية بإدراج أحد المواقع بشكل صحيح على أنه مستوطنة إسرائيلية. وكما يظهر من هذا التقرير، فإن الترويج للمواقع الموجودة في المستوطنات كجزء من المسارات السياحية قد ساعد في ترسيخ وجود المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وتقييد وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم ومواردهم الطبيعية في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. يقدم هذا التقرير أيضاً تحليلاً للمخاطر التي تواجهها الشركات الأوروبية والأمريكية من خلال التعامل مع الشركات الإسرائيلية العاملة في المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والترويج من القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين، لا سيما في المستوطنات والمواقع الموجودة في المستوطنات.

في كثير من الحالات، يتم تضليل المستهلكين الأوروبيين والأمريكيين الذين يشترون جولات سياحية جماعية من شركات السياحة. يُظهر في عامي 2018 للعمل القانوني الذي أجرته الشبكة العالمية التحليل و 2019 لمواد تم تسويقها عبر الإنترنت من 100 منظم رحلات في 10 ولايات قضائية أن 40% من مسارات الرحلات التي تم تقديمها على أنها تهدف لزيارة مواقع في إسرائيل تضمنت أيضاً مواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويعود ذلك إلى حقيقة أن العديد من الشركات الأجنبية تحصل على مواد التسويق التي تحتاجها 1 أثارت عدة منظمات غير منظمي رحلات سياحية إسرائيليين. حكومية منذ عام 2018 وفي عدد من المناسبات مخاوف مع موقع على التوالي فيما يتعلق بأنشطة Booking.com وموقع Airbnb هذه الشركات في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. ونتيجة في حذف أماكن الإقامة الواقعة Airbnb لذلك، شرعت شركة في المستوطنات لكنها استنتجت أماكن الإقامة في القدس الشرقية أو للأسف عن Airbnb مرتفعات الجولان دون تفسير. تراجعت شركة قرارها بشطب هذه الممتلكات من موقعها على الإنترنت، والذي طبقته في البداية ليشمل أيضاً حالة العقارات في الأراضي الجورجية المحتلة عن Booking.com في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. لم تُعلن شركة أي تغييرات في ممارساتها التجارية

كما أدت السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى تقييد قطاع الأعمال الفلسطيني إلى حد كبير، إذ تقدم الحكومة الإسرائيلية الدعم المالي لمنظمي الرحلات السياحية الإسرائيليين وتدعمهم كذلك بوسائل أخرى. لا يشمل ذلك الترويج لمواقع السياحة في الأرض الفلسطينية المحتلة فحسب، بل يشمل أيضاً نشر موادها ومساعدتها على بناء علاقات مع الشركات الأجنبية وإبرام اتفاقيات دولية بشأن التعاون السياحي. يتمثل أحد الآثار المترتبة على هذه الإجراءات في استبعاد الشركات

الفلسطينية والمهنيين الفلسطينيين من الوصول إلى بعض الخدمات والمواقع والأسواق الدولية من خلال مجموعة من الممارسات غير المكتوبة وغير الرسمية. وعلاوة على ذلك، تهيمن الشركات الإسرائيلية على أسواق السياحة الدولية والمحلية في فلسطين.

وفقاً للبنك الدولي² ومحللين مستقلين، تمكنت فلسطين من استخدام³ ساهمت السياحة حوالي 1.66% فقط من إمكاناتها السياحية الدولية. بإجمالي 215.6 مليون دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في عام 2011،⁴ وبالتالي فإن حقيقة ضياع ما يصل إلى 98.34% من الإيرادات المحتملة تشير، حسب تحليل البنك الدولي، إلى أن إسرائيل تحرم الاقتصاد الفلسطيني من مبالغ طائلة (تقريباً ٢ مليار دولار أمريكي سنوياً)، بما في ذلك من خلال القيود المفروضة على التجارة والوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة والحركة⁵ وفي الوقت نفسه، يبدو أن نسبة كبيرة من عائدات داخلها وخارجها. السياحة التي تحصل عليها إسرائيل يدفعها المستهلكون بسبب اهتمامهم في المواقع الواقعة في الأراضي الفلسطينية

ذكرت تقارير صادرة عن منظمات حقوقية دولية رائدة، بما في ذلك تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في عام 2019 بعنوان «الوجهة: الاحتلال»، وتقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش بعنوان «، بالتفصيل كيف Bed and Breakfast on Stolen Land» و Booking.com و Airbnb أن شركات السفر على الإنترنت مثل تعرض على مواقعها أماكن إقامة TripAdvisor و Expedia و أماكن يمكن زيارتها في المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتساهم بذلك في انتهاكات حقوق الإنسان، وفي بعض الحالات أيضاً في انتهاك مباشر لمعايير عملها.

يتزامن إصدار هذا التقرير مع تدخلات قانونية على مستوى الاتحاد للعمل القانوني لتشجيع الدول على الأوروبي من قبل الشبكة العالمية منع شركاتها من العمل في الاقتصاد الاستيطاني الإسرائيلي أو الترويج منه.

- 1 مقابلات مع خبير سياحة دولي، أغسطس 2019
- 2 ، أكتوبر 2019 AUS2922 البنك الدولي، تقرير رقم 2013 ، "الضفة الغربية وغزة: المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني" صفحة "٧" والصفحات 20-24 .
- 3 س. هيفر وسي. هاكبارث، "الإيرادات التي تفوت الاقتصاد الفلسطيني من السياحة"، مجلة السياحة البديلة (2014)، صفحة 14 .
- 4 المرجع نفسه. أحدث الأرقام لم تكن متوفرة.
- 5 الحاشية رقم ٤
- 6 منظمة العفو الدولية، "الوجهة: الاحتلال - السياحة الإلكترونية والمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الإلكترونية"، <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1594902019ENGLISH.PDF> ، 18 فبراير 2021 ، Think Twice: Can companies do business with Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territories while respecting human rights? ، 2019 <<https://www.amnesty.org.uk/files/2019-03/Think%20Twice%20report.pdf>> BrN 9N0VX3RkzTJR0uKYC46LE43hCPIu=> 18. 2019 فبراير